



EDUCATION AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

AUG 24 1992

LIBRARY + DOCUMENT SECTION



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: محدود
E/ESCWA/STAT/1990/3
٧ آذار/مارس ١٩٩٠
ARABIC
الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة الاحصاء

تقرير عن الزيارة الى
الجهاز المركزي للإحصاء
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - عدن

(خلال الفترة من ١٨ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ١٩٩٠)

اعداد

قطب عبد اللطيف سالم
المستشار الاقليمي للحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن الرأي الشخصي للمستشار الاقليمي ولا
تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

90-0235

طلب المهمة:

تمت الدعوة بناءً على طلب الجهاز المركزي للإحصاء بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدن.

مدة المهمة:

تمت الزيارة لمدة أسبوعين خلال الفترة من ٢/١٨ الى ٣/٤/١٩٩٠.

الغرض من المهمة:

تحدد الغرض من الزيارة كما جاء في كتاب الدعوة في مراجعة الأسلوب المستخدم في تقدير الحسابات القومية والإطلاع على الوثائق المعدة لمسح نفقات ودخل الأسر لإبداء الرأي فيما يتعلق بارتباطها وخدمتها للحسابات القومية.

وفي اللقاء الذي تم في بداية المهمة (الاثنين ١٩/٢/١٩٩٠) بالجهاز المركزي للإحصاء وحضره من الجهاز الى جانب المستشار كل من:

الاستاذ/خالد عبد الواحد، وكيل الجهاز
الاستاذ الدكتور/زبير عياش نسيم، مدير دائرة الحسابات القومية.

حيث تم مناقشة الغرض من الزيارة السابق الإشارة اليه ثم أعد بعد ذلك برنامج عمل للزيارة تضمن النقاط والمواضيع التالية:

١- عقد عدة لقاءات مع السيد/مدير إدارة الحسابات القومية والاختصاصيين العاملين في مجال تحليل وإعداد وتركيب الحسابات القومية بهدف التعرف على:

- مصادر البيانات،
- كشوف التفريغ والتحليل المستخدمة،
- النتائج والحسابات التي يتم التوصل اليها،
- النهج المستخدم SNA أو MPS.

٢- عقد عدة لقاءات مع الدوائر المتخصصة بالجهاز المركزي للإحصاء للتعرّف على ما لديهم من بيانات ومصادرها ودورياتها وما يمكن الاستفادة منه لخدمة أغراض الحسابات القومية.

٣- عقد لقاء مع الدائرة الاقتصادية بوزارة التخطيط للتعرف على الجهود المبذولة لديهم في هذا المجال وكذلك احتياجاتهم لأغراض التخطيط والاستفسار عن مسأ إذا كان الاتجاه بالوزارة حالياً نحو تطبيق النهج المادي MPS أو النهج الشامل SNA وكذلك زيارة دائرة الاحصاء، بوزارة الصناعة للتعرف على ما لديهم من بيانات عن قطاع الصناعة ومدى التعاون الممكن تحقيقه بين الوزارة والجهاز وبصفة خاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة.

٤- الإطلاع على الوثائق المعدة فيما يختص ببحث دخل وإنفاق الأسرة لإبـداء الرأي في البحث فيما يتعلق منه بخدمة أغراض الحسابات القومية.

٥- إعداد التقرير النهائي وتقديم مقترحات المستشار.

وفي اللقاء الذي تم مع الاستاذ/سالم بن همام، نائب رئيس الجهاز وحضره الى جانب المستشار الدكتور زبير عياش، مدير دائرة الحسابات القومية، حيث تم مناقشه الغرض من المهمة والبرنامج الزمني وقد أعرب سيادته عن رغبته في الاستفادة من كافة المسوح التي تجري بالجهاز لخدمة الحسابات القومية.

تنفيذ المهمة:

أولاً: - دائرة الحسابات القومية

عقدت عدة لقاءات مع الدكتور/زبير عياش وبعض الاخوة العاملين بالدائرة منهم:

- | | |
|-------------------------------|------------------------------------|
| ١- السيد/عبد الله بن عبد الله | دائرة الحسابات القومية |
| ٢- السيد/احمد حسين | رئيس قسم تحليل الميزانيات |
| ٣- السيد/جميل حسن، | رئيس قسم الاسعار والارقام القياسية |
| ٤- السيدة/نادية احمد سعيد | قسم الاحصاءات المالية |
| ٥- السيدة/أميرة محمد مقبل | الحسابات القومية |

والجدير بالذكر أن دائرة الحسابات القومية يعمل بها ثلاثة عشر عنصراً بما فيهم مدير الدائرة منهم ستة عناصر خريجين.

وتنقسم الدائرة الى ثلاث أقسام هي:-

- | | |
|--------------------------|-------------------|
| ١- قسم تحليل الميزانيات | - وبه خمسة عناصر |
| ٢- قسم الاسعار والخدمات | - وبه أربعة عناصر |
| ٣- قسم الإحصاءات المالية | - وبه ثلاثة عناصر |

ومن خلال هذه اللقاءات ومن خلال المناقشات مع الاخوة المسؤولين عن كل من هذه الاقسام تبلورت الامور على النحو التالي:

(أ) - قسم تحليل الميزانيات

يقوم هذا القسم بتحليل الحسابات الختامية والتقارير التي تعدها المشروعات الحكومية والمختلطة والتعاونية ولكن الاستفادة من هذا التحليل في مجال الحسابات القومية لا تتم لان هذه التقارير لا تغطي مشروعات القطاع الخاص ومن ثم يجري البحث عن بديل آخر واستخدام البيانات المتاحة لدى الدوائر الاخرى بالجهاز؛

(ب) - قسم الاسعار والخدمات

حيث يقوم هذا القسم بإعداد رقم قياسي لاسعار المستهلكين ورقم آخر لاسعار الجملة بإستخدام أوزان ترجع الى عام ١٩٦٩ والجدير بالذكر ان هذه الأوزان لم يتم احتسابها بناءً على مسح أو بيانات فعلية كما يعتمد على الاسعار التي ترد اليه من الوزارة (أسعار رسمية)؛

والجدير بالذكر ان هذه الارقام القياسية تمثل العاصمة عدن فقط كما يقوم هذا القسم ايضاً بتحليل بيانات الميزانية الاستثمارية والتوظيفات الاستثمارية بهدف تقييم الخطة ويعتمد في ذلك على التقارير وبيانات الدوائر الفرعية بالاضافة الى ان القسم معني حالياً بجمع بعض البيانات عن الخدمات الشخصية في العاصمة.

(ج) - قسم الاحصاءات المالية

ويقوم هذا القسم بتحليل الحسابات الختامية للدولة واستخدام البيانات التي تتوفر من الجهاز المصرفي فيما يتعلق بميزان المدفوعات والمطلوبات والالتزامات لسدى البنوك وكذلك بيانات الودائع والقروض؛

(د) - الجدول التي تنشر بمعرفة دائرة الحسابات القومية

- ١- تقدير الناتج المحلي الصافي والاجمالي حسب النشاط الاقتصادي،
- ٢- حجم التوظيفات الاستثمارية الفعلية تبعاً لنوع النفقة،
- ٣- توزيع التوظيفات الاستثمارية حسب الجهات المشرفة،
- ٤- توزيع التوظيفات الاستثمارية المخططة والمنفذة تبعاً لنوع النفقة ومصدر التمويل،
- ٥- توزيع الاستثمارات حسب فروع النشاط الاقتصادي،
- ٦- توزيع الاستثمارات حسب الأنشطة الاقتصادية،
- ٧- الإيرادات الحكومية،
- ٨- النفقات الجارية حسب التقسيم الاقتصادي،
- ٩- قيمة الانتاج الاجتماعي والدخل القومي والمنتج حسب فروع الانتاج المادي،
- ١٠- الرقم القياسي لاسعار الجملة في العاصمة،
- ١١- الرقم القياسي لاسعار التجزئة في العاصمة،
- ١٢- أسعار الخضر والفاكهة،
- ١٣- تقديرات ميزان المدفوعات،
- ١٤- خلاصة الوضع النقدي،
- ١٥- التغيرات في السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها،
- ١٦- موجودات مصرف اليمن،
- ١٧- مطلوبات مصرف اليمن،
- ١٨- موجودات البنك الاهلي اليمني،
- ١٩- مطلوبات البنك الاهلي اليمني،
- ٢٠- التوزيع النوعي والقطاعي لودائع المقيمين بالعملة المحلية،
- ٢١- توزيع القروض والتسهيلات الائتمانية حسب القطاع والنشاط،
- ٢٢- أسعار الفائدة لدى البنك الاهلي اليمني.

والجدير بالذكر وكما يتضح من المناقشات السابقة والانتاج الاحصائي للدائرة السابق الاشارة اليه - ان دائرة الحسابات القومية تُعد فقط جدولين اشنين في مجال الحسابات القومية اما الجداول الاخرى فمعنية في المقام الاول بتقييم الخطة وعدد من الجداول المالية من واقع تحليل تقارير البنوك اليمنية والجدولان اللذان يخصان الحسابات القومية هما:

أ- تقدير الناتج المحلي المادي والاجمالي حسب النشاط الاقتصادي ويعكس هذا الجدول نهج الانتاج الشامل مسترشداً بنظام الامم المتحدة للحسابات القومية SNA؛

ب- قيمة الانتاج الاجتماعي والدخل القومي المنتج حسب فروع الانتاج المادي.

ويعكس هذا الجدول فكر النهج المادي في مجال الحسابات القومية MPS.

ولا شك ان تبني نهجين مختلفين SNA و MPS في مجال الحسابات القومية وفي ظل قصور كبير من البيانات الاحصائية والكوادر الفنية اللازمة لتطبيق اي من النظامين بدد الكثير من الجهود المتاحة وأفاق كثيراً اية تطويرات ومن ثم لم تتقدم دائرة الحسابات القومية خطوة الى الامام وظلت ثابتة في مكانها عند إعداد هذين الجدولين بينما هناك حسابات وجداول اخرى يمكن إعدادها.

ويقترح ان يتبنى الجهاز نظام الامم المتحدة للحسابات القومية (النهج الشامل) SNA ويدفع بقوته لدعم دائرة الحسابات القومية للمضي قدما في تطبيق حسابات وجداول النظام ويجدر هنا ان نشير الى ان التطبيق التفصيلي للنظام SNA يمكن باستخدام قواعد الربط بين النظامين الانتقال من نظام الى آخر اما الوضع الحالي لا يمكن معه القول ان أيّاً من النظامين مستخدم.

ومن واقع الاطلاع على تقارير الحسابات الختامية التي يوفرها القطاع العام (قطاع الدولة) والمختلط والقطاع التعاوني والقطاع الخاص المنظم ومستوى التفصيل المتاح ضمن هذه التقارير والاستبيانات التي يمكن الحصول عليها سواء في مجال الصناعة أو الأنشطة الأخرى - يمكن القول ان هذه البيانات تسمح بتركيب الجانب الأكبر من حسابات نظام الامم المتحدة للحسابات القومية SNA كما توفر قدراً كبيراً من موازين الانتاج المادي.

وتمكن هذه البيانات من تركيب حسابات المجموعة الاولى (الحسابات الموحدة) وحسابات المجموعة الثانية (حسابات الانتاج) والمجموعة الثالثة (حساب الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي).

والجزء الضعيف وغير المتوفر بياناته هو القطاع الخاص غير المنظم في كافة الأنشطة الاقتصادية. وهذا القطاع يمكن معالجته كل نشاط على حدة وكل حسب ظروفه.

كما ان الحسابات الختامية للدولة متاحة وبمستوى من التفصيل يسمح بتركيب حسابات القطاع الحكومي كذلك.

وقد طلبت من الاخوة العاملين بالدايرة استخدام البيانات المتاحة ضمن التقارير والحسابات الختامية بهدف تركيب الحسابات الثلاث كنموذج يمكن على ضوءه تحليل بقية الحسابات وللوقوف على مدى إلمامهم وتفهمهم لأسس ومفاهيم الحسابات القومية ومبادئها الاساسية وكذلك التعرف على أوجه القصور في هذه البيانات ومن هذه التجربة يتبين ما يلي:

(١) - الحسابات الختامية للدولة

- بإستعراض الحسابات الختامية للدولة يتبين ان جانب الإيرادات يوفر بيانات تفصيلية للدولة ومحافظاتها الست وبمستوى من التفصيل يخدم اغراض الحسابات القومية الى حد معقول. أما جانب المصروفات فقد لوحظ ان المحافظات الثلاث (عدن، شبوة، المهرة) يتوفر بيانات مصروفاتها بالتفصيل المطلوب حسب الفصول ومكونات هذه الفصول أما المحافظات الثلاث الأخرى فلا ترد على نفس المستوى من التفصيل وبذلك ترد الحسابات المجمعة للمحافظات الست على مستوى الفصل وعندما يتم تحليلها كما هو المتبع حالياً يعتبر الفصل الاول يمثل الاجسور والمرتبات، ويعتبر الفصل الثاني والثالث على انها الاستهلاك الوسيط وفي هذا خطأ كبير اذا ان الفصل الثالث به الكثير من المدفوعات التحويلية التي لا تعتبر ضمن مستلزمات الانتاج ومن أمثلة ذلك:

- ١- اشتراكات في مؤسسات عربية ودولية،
- ٢- إعانات المؤسسات الاقتصادية،
- ٣- الدعم الحكومي للمحافظات،
- ٤- فوائد الدين العام،
- ٥- نفقات تحويلية اخرى.

ومن ثم فإن هذه المعالجة غير صحيحة ومن المهم جداً توفير الحسابات الختامية (المصروفات) الخاصة بالمحافظات الثلاث على نفس المستوى من التفصيل الوارد في المحافظات الثلاث الأخرى - حتى يمكن الفصل بين الاستهلاك الوسيط والانفاق التحويلي.

- بند المصاريف الاستثمارية الوارد في الحسابات الختامية للدولة لا بد من الاستفسار عنه فهل هو يمثل المشروعات الاستثمارية في المشروعات المملوكة للدولة؟ فإذا كان كذلك فإنه قد يكون من الأفضل أن يظهر ضمن قطاع الأعمال رغم أنه ممول من ميزانية الدولة (من فائض هذا القطاع الوارد ضمن موازنة الدولة) وليس هناك خطأ في ظهوره في مكانه إنما المهم ألا يحدث تكرار في الحساب.

- بند استملكات في جانب المصروفات تمثل مدفوعات من الحكومة السي المواطنين مقابل نزع ملكية بعض الأصول ومن ثم هو إنفاق رأسمالي وليس إنفاق جاري.

- وعلى سبيل التدريب طلب من الأخت نادية أحمد سعيد، إعداد تحليل للحسابات الختامية للمحافظات الثلاث (عدن، شبوه، المهرة) نظراً لتوفر تفصيلاتها وقد قامت الأخت نادية بإعداد هذا التحليل وتمت مناقشة معها وتوضيح أي غموض وكذلك إعداد وضبط الحسابات الثلاث التي تم تركيبها (حساب الانتاج، الدخل والانفاق، التمويل الرأسمالي) والحسابات الختامية طبقاً لما هو وارد بالتقرير والنماذج التي تم تركيبها متاحة لدى العاملين بالدائرة.

(ب) - الحسابات الختامية لوحدات القطاع العام

كما طلبت من الاخ احمد حسين، تركيب نماذج مماثلة لهذه الحسابات الثلاث عن بعض المشروعات الأخرى وقد تم إعداد خمسة نماذج تمثل أنشطة مختلفة هي:

- ١- مؤسسة الاصطياد الساحلي،
- ٢- المؤسسة العامة لتجارة الاقمشة والكهربائيات،
- ٣- البنك الاهلي اليمني،
- ٤- المؤسسة العامة للمطاحن،
- ٥- المؤسسة المحلية للنقل البري/حضر موت

وقد تم مناقشة هذه النماذج معه وبحضور بعض الاخوة العاملين بالدائرة وعولجت بعض الملاحظات ولعل من أهمها:

- لا يجوز التصفية بين المبيعات والمشتريات عند حساب الانتاج الا في الأنشطة التجارية اما الأنشطة الأخرى فإن مشتريات المواد وخلافه تدخل ضمن الاستهلاك الوسيط وتتؤخذ المبيعات بالكامل بعد معالجتها مع التغير في المخزون على انها تمثل الانتاج الأنشطة التجارية فقط هي التي يتم فيها خصم المشتريات من المبيعات للوصول الى الهامش التجاري الذي يمثل الانتاج،
- عند إعداد حساب الدخل والانفاق يؤخذ في الحسبان توزيعات الأرباح وحصصة الحكومة فيها،
- كافة الاحتياطات المجنية لا تحمل على الحسابات ولا تعتبر مدفوعات تحويلية ولكن تترك لتظهر ضمن المدخرات باعتبار انها مدخر لم يتم صرفه،
- لا بد من معالجة الخدمات المصرفية المحتسبة في البنوك عند تقدير الانتاج وتعالج الفوائد في حساب الدخل والانفاق وكذلك الحال في نشاط التأمين واعادة التأمين،
- إيجار الاراضي مقابل حق الانتفاع من الدولة لا يعتبر إهلاك للاراضي.

(ج) - ملاحظات عامة

- التصنيف المستخدم في الجدولين الذين يتم نشرهما تصنيف مختصر جداً ويوضح فقط عنصر الناتج دون التعرض لبقية مكونات الجدول المماثل سواء في SNA و MPS ولذلك يقترح التوسع في الجدول واستخدام التصنيف في الجدول المماثل الوارد في النظام.
- الخدمات المصرفية المحتسبة لم تؤخذ في الحسبان عند إعداد التقديرات حيث توقف تقديرها بعد عام ١٩٨٠ ومن المقترح تقديرها وهي تمثل الفرق بين الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة في نشاط البنوك.

- عدم وجود تفصيلات في مصروفات المحافظات الثلاث ايهن، لحج وحضرموت والاسلوب المستخدم حالياً في تحليل المصروفات يؤدي الى تضخيم رقم الاستهلاك الوسيط للحكومة نتيجة تضمينية بعض المصروفات التحويلية.

- هناك جهد كبير يتم القيام به داخل الاقسام ولكن لا يتم الاستفادة منه بالقدر الكامل نتيجة عدم الشمول والقصور في بيانات القطاع الخاص ويجدر هنا ان نشير ان نظام الحسابات القومية يسمح بتركيب حسابات قطاعية تفصيلية الى جانب حسابات تجميعية على المستوى القومي ومن الممكن استخدام التحليلات والبيانات المتاحة حالياً في تركيب حسابات للقطاع العام والمختلط والقطاع الخاص المنظم (حسابات المجموعة الاولى والثانية والثالثة) ثم يتم تركيب حسابات المجموعة الاولى والثانية على المستوى القومي بإستكمال القطاع الخاص حتى وفقاً للطرق المتبعة حالياً. الى ان يتم اجراء بعض المسوح لتغطية وتوفير بيانات تفصيلية عن القطاع الخاص غير المنظم والنماذج العملية السابق مناقشتها وعرضها دليل واضح على إمكانية ذلك.

- في بيان التجارة الخارجية هناك اختلاف ضروري بين الارقام الواردة في نشرة التجارة الخارجية وتلك التي تظهر في ميزان المدفوعات وذلك امر طبيعي نظراً لاختلاف الاسلوب المستخدم في كل من المصدرين والحسابات القومية تعتمد في تقديراتها على ما يرد في ميزان المدفوعات.

- نشاط الخدمات العقارية (الإيجارات السكنية) لا يتضمن تقدير لقيمة الإيجارات بالنسبة للمباني التي تشغلها مالكوها وتوصيات الحسابات القومية تشير الى ضرورة تضمينها ويمكن الاستفادة من حصر المساكن لهذا الغرض.

- حصة الشريك الاجنبي في رأس المال التي يحمل عليها عينا تعالج حالياً ضمن الانتاج المحلي فقط وهذه المعالجة ناقصة وتؤدي الى اخطاء في التقديرات حيث يجب ان تعالج ضمن الانتاج المحلي فتؤثر على الناتج المحلي بالزيادة ثم تعالج ضمن المادرات ثم ضمن دخول عوامل الانتاج المحولة الى العالم الخارجي في ميزان المدفوعات مقابل استخدام رأس المال الاجنبي في الدولة.

- الإتاوه التي تحصل عليها الدولة مقابل السماح لاسطول الصيد الاجنبي بالعمل او حتى لاي شركة وطنية باستغلال اي من الشروات الطبيعية او المياه او حقوق امتياز ١٠٠ الخ لا تمثل ابدأ قيمة حصة الشريك الاجنبي في الانتاج وانما هي فقط تأخذ الدولة مقابل السماح للوحدة الانتاجية بالعمل وهي في هذا المفهوم تمثل ضريبة غير مباشرة. كما ان هذا الاسطول (اسطول الصيد الاجنبي) هو وحدة مقيمة في النشاط الاقتصادي اليمني.

- قطاع التشييد والبناء يتم تقديره بطريقة فيها الكثير من التخمين والنسب حيث يستخدم الرقم الوارد في خطة التنمية ثم يستبعد منه نسبة ١٨ بالمائة باعتبار انها ليست عمليات بناء وتشييد. كما تقدر نسبة تتراوح بين ٨ بالمائة و ١٠ بالمائة من تحويلات المغتربين باعتبارها تحول لاغراض البناء الشخصي في القطاع الخاص. وفي رأي ان هذا القطاع ضعيف وقد تساهم الاستثمار التي يعدها احد الخبراء الكوبيين الموجود حاليا بالجهاز في توفير قدر من البيانات افضل في هذا القطاع. كما يمكن تطوير العمل في هذا المجال بالاستعانة بتراخيص البناء ومتابعتها وكذلك المنتج المحلي والمستورد من مواد البناء.

- وكالات السفر وفروع الشركات الاجنبية لم تكن تؤخذ في الحسبان وقد أخذتها دائرة النقل والمواملات في الحسبان وغطتها عن طريق استثمار ومن ثم تحتسب ضمن الناتج المحلي.

- الفصل الرابع في الحسابات الختامية للدولة ايضا يرد تفصيلاً لثلاث محافظات ثم يرد إجمالي للمحافظات الثلاث الاخرى (ابين، لحج، حضرموت) وهذا الفصل الى جانب انه يحتوي على مصروفات رأسمالية تعتبر من قبيل التكوين الرأسمالي فإنه يحتوي على بنود ايضا تعتبر تحويلات رأسمالية مثل تسديدات القروض ولا شك ان تحليل البيانات على المستوى الاجمالي يؤدي الى اخطاء في المعالجة او على مستوى الدولة ككل.

- هيئة البريد ومصلحة الطيران المدني لا تدخل ضمن خدمات الحكومة الادارية ومن ثم يقتضي الامر استبعاد مصروفاتها وإيراداتها عند إجراء التحليلات.

- ليس هناك اي توثيق لاسلوب العمل والنهج المستخدم ومن ثم هناك الكثير من النقاط والمراحل غير معروفة لدى العاملين وكذلك مستوى التحصيل عندهم غير متجانس كما ان الصورة التجميعية مربوطة بعدد محدود جدا من الافراد.

ثانياً:- الدوائر المتخصصة بالجهاز المركزي للإحصاء

(١)- دائرة الاحصاءات الصناعية والبناء والتشييد

عقد لقاء مع الاخ/حسين محمد المقدي، مدير الدائرة وحضر اللقاء الى جانب المستشار الاخ/عبد الله بن عبد الله. وقد اشار الاخ مدير الدائرة ان هناك كمّاً من البيانات الفعلية والسنوية تتوفر بصفة دورية عن القطاع الحكومي والمختلط والقطاع الخاص المنظم وقد بدأت بيانات الفصل الاخير من عام ١٩٨٩ في الورد الى الدائرة.

أما القطاع الخاص غير المنظم فلا تتوفر عنه بيانات لدى الجهاز وتركز الدائرة على توفير بيانات عن الانتاج الصناعي (كمية/قيمة) ممثلاً حسب القطاع/النشاط الاقتصادي/القسم الصناعي. وكذلك توزيعات العمالة والاجور حيث يتم نشر هذه البيانات أما بيانات المستلزمات الخاصة بالانتاج والتكوينات الرأسمالية والإهلاكات فلا تنشر.

ولا شك ان هذه البيانات ذات اهمية كبيرة للحسابات القومية ومن ثم فإنه لا بد من تجهيزها.

والجدير بالذكر انه سبق ان زار المستشار وزارة الصناعة (دائرة الإحصاء) واقترح استمارتين احدهما للمنشآت الكبيرة (قطاع حكومي + مختلط + خاص منظم) والاخرى للمنشآت الصغيرة (قطاع خاص غير منظم). كما تمت عدة لقاءات حينذاك بين الجهاز ووزارة الصناعة بهدف التنسيق بين الجهتين وهذه الاستثمارات توفر الى جانب احتياجات قطاع الصناعة احتياجات الحسابات القومية ومازالت اللجان المشتركة بين الجهاز ووزارة الصناعة لم تتوصل الى قرار في هذا الشأن. ولذلك يقترح استكمال هذا الموضوع والتنسيق بين الوزارة فيما يتعلق بالمصانع التي تقع تحت إشرافها وبعض الوزارات الاخرى التي يتبعها بعض المصانع الاخرى.

أما عن منشآت القطاع الخاص غير المنظم فكما أشرت هناك استمارة أعدت لهذا الغرض ويقترح استخدام الاطار الذي يتوفر عن تعداد المنشآت الذي اجري مع تعداد السكان الاخير لسحب عينة تغطي هذا القطاع بدلا من استخدام اسلوب التقدير الجزافي الجاري العمل به حاليا (استخدام الرقم الوارد في الخطة).

أما فيما يتعلق بنشاط التشييد والبناء فلا يتوفر عن هذا القطاع بالدائرة اية معلومات حاليا وجاري الان اعداد استبيان لهذا القطاع بمعرفة أحد الخبراء الكوبيين الموجودين حاليا بالجهاز. والبيانات المتاحة حاليا عن هذا النشاط هي ما يمكن الحصول عليه من مشروعات الخطة وتقييم هذه المشروعات كما يتم جمع بيانات عن رخص البناء الصادرة سنوياً وتحتوي هذه الرخص بعض البيانات الممكن الاستفادة منها مثل:

نوع البناء،
القيمة التقديرية للبناء،
المساحة الطابقية،
تقدير لكمية المواد المطلوب استخدامها في البناء وانواعها،
بناء جديد/إضافة/ترميم،

ولكن هذه التراخيص تغطي المدن فقط ومن ثم لا تغطي المباني في الريف كما انه لا تحدث اية متابعة للتعرف على ما تم تنفيذه من هذه التراخيص. ومع ذلك فان هذه التراخيص مصدر جيد يمكن استخدامه ولو عن طريق لعينة لتقدير بيانات عن الانتاج والمستلزمات في هذا النشاط.

ومن ثم فإنه في مجال التشييد والبناء لا تقدم حاليا الدائرة ما يخدم الحسابات القومية.

(ب) - دائرة النقل والمواصلات والتجارة الداخلية

عقد لقاء حضره الى جانب المستشار الإخوة:

- | | |
|-------------------------|---------------------------|
| 1- فاروق على سالم | مدير الدائرة |
| 2- صادق احمد عوض | رئيس قسم النقل والمواصلات |
| 3- خالد طه | رئيس قسم التجارة الداخلية |
| 4- عبد الله بن عبد الله | الحسابات القومية |

فيما يتعلق بقسم النقل والمواصلات هناك بيانات كمية وقيمة عن حركة وسائط النقل البري والبحري، والجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والهاتف وذلك فيما يتعلق بالقطاع العام (الحكومي).

أما القطاع الخاص سواء في مجال نقل الركاب (باص، تاكسي) او الشاحنات فيستخدم القسم في تقديره عددا من المعدلات والنسب سواء في مجال الانتاج او تقدير المدخلات او في عدد وسائط النقل العاملة تحت هذا القطاع وهذه المعدلات والانماط المستخدمة مأخوذة من واقع الدراسة التي اعدتها الدكتور/محمود السيد محجوب، خبير الحسابات القومية وسوف اعرض لهذه الدراسة فيما بعد.

أما ما يتعلق بوكالات السفر وفروع شركات الطيران الاجنبية العاملة في الدولة فان هناك إستبيان مستخدم لهذا الغرض يوفر احتياجات الحسابات القومية.

كما ان هذا القسم لديه بيانات مالية تحليلية من واقع التقارير الختامية التي توفرها وحدات القطاع الحكومي حيث يتم تحليلها بما يخدم الحسابات القومية وفيما يتعلق بقسم التجارة الداخلية فرغم الصعوبات المعروفة عن هذا القطاع إلا ان القسم يبذل الكثير من الجهود لتغطية هذا القطاع فالمؤسسات التسويقية المركزية يتم الحصول على تقارير عنها وعن فروعها في المحافظات وعن مبيعاتها للقطاعات المختلفة. كما يتم الحصول على بيانات من الفروع مباشرة عن الاستيراد المباشر الذي يحدث في بعض المحافظات وعلى ضوء بيانات الانتاج المحلي (خاص وتعاوني) وواردات القطاع الخاص المباشر من نشرة التجارة الخارجية ٠٠٠ الخ يتم تقدير مساهمة هذا القطاع (القطاع الخاص) في نشاط التجارة ومن ثم يتم حساب الهامش التجاري. ولا شك ان قطاع التجارة الداخلية من القطاعات الهامة التي تتطلب المزيد من الاهتمام لدراسته بصفة مستقلة وبصفة خاصة القطاع الخاص وبالطبع يستدعي ذلك تحديد إطار المنشآت العاملة في هذا النشاط ومن ثم يمكن دراسة استبيان مبسط يحقق الغرض ويوفر بيانات فعلية وقد اشار الاخ/عبد الله بن عبد ربه، رئيس قسم الاحصاء بوزارة الصناعة والتجارة ان هناك اتجاه لاجراء دراسة مشتركة مع الجهاز لتغطية هذا القطاع وان احد الخبراء التونسيين قد قدم بعض المقترحات في هذا الشأن ولكنها مازالت تحت المناقشة.

(ج) - إدارة الإحصاءات الزراعية والسكانية

عقدت اجتماعات حضرها الى جانب المستشار الإخوة:

- | | |
|-------------------------|-----------------------------|
| ١- جمال محمد الحاج | رئيس قسم الاحصاءات النباتية |
| ٢- محمد الشيباني | رئيس قسم احصاء الاسماك |
| ٣- سعيد عبد الفني | رئيس قسم الثروة الحيوانية |
| ٤- عبد الله بن عبد الله | الحسابات القومية |

فيما يتعلق بالإحصاءات النباتية فكما اشار الاخ رئيس القسم ان هناك تعاون وثيق بين الجهاز ووزارة الزراعة وفروع الجهاز بالمحافظات حيث تستخدم استمارات ميدانية للحصول على البيانات الخاصة بالانتاج والمستلزمات والمساحة لكل المحاصيل النباتية من المزارع المملوكة للدولة والتعاونيات وهذه الوحدات تمسك حسابات منظمة ومن ثم فهذه بيانات فعلية.

كما استفيد من بيانات التعداد الزراعي ١٩٨٥/٨٤ كإطار لبعض النباتات مثل القات والبن والعسل والحناء والأشجار الخشبية بهدف التعرف على المساحة ثم تقدر الغلة بالنسبة للقطاع الخاص من هذه النباتات ثم استمر استخدام هذه المعلومات عن طريق الاسقاطات الزمنية في السنوات التالية. كما ان هناك استمارة خاصة بإنتاج القطن وكذلك استمارة خاصة بالالات الزراعية وصيانتها.

ويتم إعداد بيان لتقييم الخطة سنويا يتضمن المساحة المحصولية وكمية الانتاج وقيمه بالاسعار الجارية والاسعار المثبتة معتمداً على الاسعار لدى جهاز الاسعار، أما مستلزمات الانتاج فهي متوفرة على مستوى المزرعة ككل وليس على مستوى المحصول اما مستلزمات الانتاج للقطاع الخاص وكذلك الانتاج من بعض المحاصيل النباتية والخضر خلاف ما ذكر فلا تتوفر عنها بيانات ويتم تقديرها. ويجب ان تشمل مستلزمات الانتاج خدمات الالات الزراعية.

وفيما يتعلق بالاسماك فإن هناك خمسة جهات تعنى بهذا النشاط وهي:

- ١- الدولة
- ب- التعاونيات
- ج- مختلط
- د- اجنبي
- هـ- خاص

ولا صعوبة في الحصول على بيانات الانتاج والتكاليف من قطاع الدولة والمختلط والتعاوني أما القطاع الاجنبي فمن الصعب الحصول على بيان التكاليف اما بيانات الانتاج فهي متاحة اما القطاع الخاص فلا يتوفر عنه اية بيانات سواء عن الانتاج او التكاليف ومن ثم كما أشار الاخ رئيس قسم الاسماك يقدر رقم ثابت قدره 10 ألف طن طوال الفترة الماضية، أما ما يتعلق بالاستثمارات في هذا القطاع فإنه يعتمد في ذلك على إدارة المشاريع بالوزارة المعنية بالثروة السمكية، ومن واقع الخطة الاستثمارية ومتابعة التنفيذ.

وقد أثيرت في هذا المجال مشكلة معالجة حصة الشريك الاجنبي في مجال الحسابات القومية وقد تناولت هذه النقطة بالتفصيل وأسلوب معالجتها من قبل، وكذلك ايضا تناولت موضوع الاتاوة التي تستلمها الدولة. أما فيما يتعلق بعدم توفر بيانات عن التكاليف للقطاع الاجنبي من واقع الحسابات فإنه يمكن إعداد تقدير للتكلفة على ضوء الانتاج وانواع اسطول الصيد المستعمل وتكلفة الوحدة المماثلة.

وقد أشار الاخ رئيس قسم الاسماك ان عضو التعاونية يتحمل الوقود ومن ثم فإن حسابات التعاونية لا تتضمن بيانات عن الوقود المستعمل ضمن حساباتها وميزانياتها ولذلك يقترح تقدير قيمة لتكلفة الوقود على ضوء متوسط استهلاك القارب وإضافة هذه التكلفة الى متطلبات الانتاج في التعاونيات.

وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية فقد أفاد الاخ سعيد عبده عبد الغني رئيس القسم ان المصدر الاساسي للبيانات عن الثروة الحيوانية في مزارع الدولة (وهذه قاصرة على الابقار والدواجن) هي:

أ- ادارة الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة

ب- المؤسسة العامة للدواجن.

حيث يمكن الحصول على معلومات عن إنتاج اللحوم والالبان والبيض بالكمية والقيمة بالاسعار الجارية والاسعار المشبته بإستخدام الاسعار التي يوفرها الجهاز المركزي للاسعار.

كما تتوفر بيانات خاصة بعناصر التكلفة مثل الاعلاف، الخ ولكن لا يتم تجميعها او استخدامها في القسم.

كما توفر المجازر اعداد الحيوانات المذبوحة داخل هذه المجازر أما ما يذبح خارج المجازر فلا يتم حصره او تقديره .

أما عن القطاع الخاص (الغردى) حيث يمثل أهمية كبيرة في مجال الشروة الحيوانية فقد استفاد القسم من نتائج التعداد الزراعي في الحصول على اعداد هذه المواشي في سنة التعداد حسب نوع الماشية، كما أعدت بالتعاون بين الجهاز ووزارة الزراعة عدد من المعدلات والنسب الخاصة بالتوالد والنفاق والتسرب وإدارة اللبن ١٠٠ الخ واستخدمت هذه المعدلات لتقدير حصة القطاع الخاص في الشروة الحيوانية ولكن عناصر التكاليف لم يتطرق اليها القسم .

كما لم تؤخذ في الحسبان المنتجات الثانوية مثل الصوف والشعر والجلود والروث ١٠٠ الخ وكذلك لم يتم اي تقدير للتغير في المخزون نتيجة للزيادة او النمو الطبيعي .

ثالثاً:- لقاءات مع الجهات المعنية خارج الجهاز المركزي للإحصاء

(٤) - وزارة الصناعة

عقد لقاء بدائرة التخطيط والاحصاء، بوزارة الصناعة حضره الى جانب المستشار الاخ/عبد الله عبد ربه، رئيس قسم الاحصاء بالوزارة، والاخ/عبد الله بن عبد الله من الحسابات القومية .

وقد استهدف اللقاء التعرف على البيانات المتاحة لدى الوزارة فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية التي تشرف عليها الوزارة والعلاقة والتنسيق بين الوزارة والجهاز المركزي للإحصاء في هذا المجال .

والجدير بالذكر في هذا المجال ان أشير الى أنه سبق ان زار المستشار الوزارة في عام ١٩٨٤ وأعد حينذاك استمارتين إحداها خاصة بقطاع الدولة والقطاع المختلط والتعاوني والقطاع الخاص المنظم والاخرى خاصة بالقطاع الخاص غير المنظم . وقد تم تدارس الاستمارتين حينذاك مع دائرة الحسابات القومية واتفق على تشكيل لجنة للتنسيق وتحديد مجالات التعاون وأسلوبه بين الجهاز ووزارة الصناعة .

وقد أشار الاخ/عبد الله عبد ربه الى ان الوزارة ماضية في جمع البيانات الخاصة بالانتاج، المبيعات، الصادرات، مستلزمات الانتاج، القوى العاملة، الاجور، المشتريات المحلية والمستوردة، الصريفات الاخرى، الاستثمارات، وذلك بشكل دوري وبعض هذه البيانات ترد شهريا وبعضها يرد فصليا وإطار العمل في هذا المجال هو القطاع الحكومي، القطاع المختلط، القطاع التعاوني، القطاع الخاص المنظم، وذلك فقط للوحدات التي تقع تحت إشراف وزارة الصناعة، أما المشروعات الصناعية الاخرى التي لا تشرف عليها الوزارة فلا يجمع عنها بيانات. وكذلك المنشآت الصناعية الصغيرة التابعة للقطاع الخاص غير المنظم لا يتم جمع بيانات عنها.

وفي مجال التنسيق بين الجهاز والوزارة أشار الاخ/عبد الله عبد ربه، انه قد شكلت لجنة لدراسة الاستثمارات ومدى وفائها لاحتياجات الجهاز والدوائر المختلفة وقد اجتمعت هذه اللجنة اكثر من مرة بهدف إقرار الاستثمارة والاتفاق على الجهة التي تقوم بجمع البيانات وبصفة خاصة القطاع غير المنظم والوحدات التي لا تقع تحت اشراف الوزارة. ولكن اللجنة لم تتوصل الى اتفاق حتى الآن.

ولقد اطلعت على المقترح المقدم من الجهاز المركزي للاحصاء (بشأن الاستثمارتين السابقتين) الى لجنة التنسيق وفي الواقع ان هناك بعض التعليقات التي لا بد من الاشارة اليها على هذا المقترح:

أولاً:- الاستثمارة الخاصة بالمنشآت الكبيرة (عام/مختلط/تعاوني/خاص منظم)

- الاستثمارة في مجملها تعتمد على النموذج السابق اقتراحه مع ادخال بعض التعديلات التي أتحفظ على كثير منها وفيما يلي استعراض للاستثمارة والتعديلات المقترحة عليها:

١- جدول رقم (١) كمية وقيمة الانتاج. استبعد المقترح من انواع المنتجات بيان المنتجات غير تامة الصنع. ولا اتفق مع هذا الرأي لان المنتجات غير تامة الصنع هي جزء من الانتاج المتحقق ويجب حصره وسيحول الى العام القادم في شكل مخزون منتجات غير تامة ويؤخذ في الحسبان عند احتساب انتاج العام القادم (±).

٢- جدول رقم (٢) كمية وقيمة المبيعات المحلية. استبعد من هذا الجدول ايضاً مبيعات الانتاج غير التام ولا اتفق مع هذا الرأي ايضاً لان في كثير من الاحيان تباع بعض المصانع جزءاً من انتاجها غير التام (خيوط مثلاً) الى مصانع اخرى فلا بد من اخذ هذا البيان في الحسبان. كما اضاف المقترح الى هذا الجدول بيان "إيرادات من النشاط التجاري" وبيان "إيرادات اخرى" وهذين البيانيين ليس هنا مكانهما ولكنها يردان في جدول الايرادات ولأنه حتى تصنيفه الجدول رأسياً لا تتمشى معها كما ان تقسيم المبيعات الى جملة وتجزئة يصب الجدول وفي بعض الحالات يجعله غير منطقي اذ كيف يبيع المصنع للوكلاء بالتجزئة؟

٣- اضيف جدول يمثل كمية وقيمة المبيعات حسب قطاعات الملكية ولا غبار على ذلك ولكن اقترح إعادة النظر في شكل الجدول.

٤- جدول كمية وقيمة المبيعات حسب المحافظات لا غبار عليه فقد كان الجدول الاصلي يعني بالكمية فقط وإضافة القيمة شيء مطلوب ولا ضرر من ذلك.

٥- جدول الصادرات - بدون تعديل.

٦- جدول القوى العاملة والاجور: فصل في المقترح الى جدولين احدهما خاص بالاجور وآخر بالقوى العاملة ولا ضرر من ذلك مع تحفظ على تصنيف العاملين.

٧- عدد ساعات العمل والتعطل واسبابه، بدون تغيير.

٨- كمية وقيمة المشتريات المحلية حسب مصدر الشراء. بدون تعديل.

٩- كمية وقيمة مستلزمات الانتاج السلعية والخدمية. بدون تعديل.

١٠- جدول الاستخدامات والموارد. استبعد بند التغيير في المخزون (+) وهذا التعديل لا اتفق معه فالمخزون يؤثر في المبيعات ومن ثم يجب ان يؤخذ التغيير في المخزون (+) في الحسبان.

١١- ميزان الاصول الثابتة كما هو ولكن في عمود "النقص في الاصول الثابتة عن طريق البيع او التدمير" تحولت الى النقص في الاصول الثابتة عن طريق البيع او القِدم "وفي الواقع ان عبارة القِدم هنا غير صحيحة لان النقص عن طريق القِدم يعوضه الاهلاك أما المقصود من هذا العمود هو فقد الاله عن طريق بيعها او احتراقها او شطبها او اهلاكها بأي وسيلة.

١٢- ميزان المواد المستخدمة . استبدلت التسمية الى ميزان مستلزمات الانتاج السلعية ولا اعترض على ذلك ولكن اضيفت الى الجدول بعد بيان المواد بيانات الآلات والمعدات، وسائل النقل، أشك وتجهيزات، ٠٠٠ الخ وفي الواقع هذه البنود ليست ضمن مستلزمات الانتاج ولكنها اصول ثابتة وقد وردت ضمن ميزان الاصول الثابتة.

١٣- ميزان المنتجات . بدون تعديل.

١٤- اضيف جدول لحساب القيمة المضافة ولا اعترض على الجدول من حيث الشكل ولكن اقترح ان يتم حساب هذا الجدول بعد وصول الاستثمار الى الوزارة او الجهاز.

ثانياً:- استثمار المنشآت الصغيرة (قطاع خاص غير منظم)

لم تحدث اية تعديلات على هذه الاستثمارة.

الخلاصة

وخلاصة القول في هذا المجال ان اللجنة المشتركة بين الوزارة والجهاز يقترح ان تجتمع وتتدارس الاستثمارات بعد أخذ رأي الدوائر الفرعية الاخرى بالجهاز وبصفة خاصة دائرة النقل والمواصلات لانه من الممكن إضافة بعض الجداول الخاصة بنشاط النقل التابع للمصانع سواء كان نقل افراد أو بضائع ونوع أسطول النقل ومدى وفائه بالاحتياجات الداخلية للمصنع ومن ثم مدى احتياجه لوسائط نقل من قطاعات اخرى. كما ان بيان مبيعات الجملة والتجزئة التي يمكن الحصول عليها من المصانع تخدم أغراض التجارة الداخلية فيما يتعلق بالانتاج المحلي من الصناعة.

وكما سبق الإشارة فإن هذه الاستثمارات قد أعدت في عام ١٩٨٤ ولا بد أن هنالك الكثير من المستجدات التي تستدعي دراستها وتعديلها في ضوء التجربة وفي ضوء دليل الحسابات الموحدة لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" والذي اعده الجهاز المركزي للمحاسبات وبدأ العمل به اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وفي ضوء النظام المحاسبي الاحصائي الموحد لوزارة الصناعة السني بدأ تطبيقه.

كما انه يمكن عند إعادة تصميم الاستثمارات اعدادها بحيث يمكن تجهزها آلياً وربطها بالاكواد الواردة في الادلة والانظمة المحاسبية السابق الإشارة اليها ولا شك ان ذلك سوف يسهل كثيراً العمل في الحسابات القومية ويتيح البيانات في وقت اسرع كثيراً من انتظار تقارير الحسابات الختامية التي ترد بعد اعتماد ومراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات مما يتيح الفرمة لدائرة الحسابات القومية ان تعد بيانات حديثة وبدون فترة تأخير طويلة.

كما ان هذه الاستثمارات على صورتها هذه تسمح بتركيب كافة الحسابات والجداول ضمن نظام الحسابات القومية للامم المتحدة كما توفر الموازين المادية التي تخدم أغراض متابعة وتقييم الخطة شريطة ان يتم تجهيز جميع جداول الاستثمارة. ويقترح ان يقوم الجهاز بالاتصال والتنسيق مع الوزارات الاخرى التي يتبعها بعض المصانع خارج نطاق وإشراف وزارة الصناعة لتعميم هذه النماذج عليها لاستكمال بقية القطاع الصناعي.

وفيما يتعلق بالمشروعات الخاصة غير المنظمة التي لا تتوفر عنها اية بيانات حاليا فإنه يقترح إجراء دراسة عن عينة للتعرف على أبعاد هذا القطاع بدلاً من تركه مجهولاً.

وفي هذا اللقاء أيضا تطرق الاخ/عبد الله عبد ربه، الى الدراسة والتقارير الذي اعده احد الخبراء التونسيين عن التجارة الداخلية بالتعاون بين الوزارة والجهاز وقد استغرق إعدادة حوالي ثلاثة شهور. ولضيق الوقت لم أتمكن من الاطلاع على هذا التقرير والنماذج المرفقة به.

(ب) وزارة التخطيط

عقد اجتماع بمقر وزارة التخطيط حضره من الادارة الاقتصادية بوزارة التخطيط

كل من:

الاخ/عمر محمد صالح،	نائب مدير الدائرة الاقتصادية
الاخ/محمد بامسعود،	أخصائي محاسبة قومية

ومن الجهاز المركزي للإحصاء

الاخ/عبد الله بن عبد الله، دائرة الحسابات القومية

هذا اضافة الى المستشار.

- إستعرض الإجتماع تطوير التعاون في مجال الحسابات القومية بين الجهاز ووزارة التخطيط وتطرقت المناقشة الى الازدواجية في النهج المستخدم SNA و MPS ومن المتفق عليه ان هذه الازدواجية في العمل تعوق كثيراً فرص التطور.

- كما تطرقت المناقشة الى اوجه التعاون بين الجهاز والوزارة في هذا المجال وقد ابدى ممثلي الوزارة الاستعداد الكامل للتعاون ولتحقيق ذلك في رأي انه لا بد ان تحدد الوزارة احتياجاتها من البيانات الإحصائية اللازمة لأغراض التخطيط والمتابعة - وبالطبع ذلك يحدده النماذج التخطيطية المستخدمة - والتصنيفات المطلوبة وقد تطرق النقاش الى بعض البيانات غير المتاحة والتي ترغب الوزارة وتهتم بتوفيرها ومن أهمها الاستهلاك العائلي وقد أشرت الى ان هناك مشروع لإجراء مسح لنفقات ودخل

الاسرة (بحث ميزانية الاسرة) . يحاول الجهاز توفير التحويل اللازم له ويقتضي ذلك التعاون بين الجهاز والوزارة حتى يمكن تنفيذ هذا البحث حيث هو المصدر الوحيد لبيانات الاستهلاك وبيانات الدخل حسب المصادر المختلفة للقطاع العائلي. ومن البيانات التي تفتقر اليها الوزارة ايضا تلك البيانات الخاصة بالقطاع الخاص غير المنظم.

- ومن أهم المجالات التي تعتبر موضوعا للتعاون بين الجهاز والوزارة:

- مجال التدريب لإيجاد لغة مشتركة في مجال الحسابات القومية،
 - تطوير نظام الحسابات القومية ليوفر بيانات التراكم الى جانب بيانات حسابات الانتاج والدخل،
 - تطوير إحصاءات التجارة الخارجية وتصنيفها حسب نوع الاستخدام،
 - النظر في الاسعار المستخدمة لإعداد التقديرات (الاسعار الرسمية والفعلية)،
 - لقاءات بين الجهاز والوزارة يتم على اساسها تحديد احتياجات الوزارة من الإحصاءات تفصيلياً سواء كانت خاصة بالقوى العاملة، الموازين السلعية، الاستهلاك، الناتج، الاجور، الاستثمار والتراكم، الطاقة، الفاقد، الصادرات، الواردات، الخ.
 - ثم جرت بعد ذلك بعض المناقشات حول اثر الانتاج الثانوي والايـرادات والمصروفات التي تخص سنوات سابقة على تقدير الفاوض من وجهة نظر الحسابات القومية وتقدير قيمة الناتج المتولد خلال العام.
- وقد اشرت الى ان المصروفات والايـرادات التي تخص سنوات سابقة او الـيرادات والمصروفات المقدمة تؤثر على الفاوض من وجهة نظر المحاسبة المالية اما من وجهة نظر المحاسبة القومية فإنها تعتبر مدفوعات تحويلية او ايرادات تحويلية لا تخص العام ولا تؤثر على الناتج ولا فاوض التشغيل (فاوض العمليات) وانما ترد في حساب الدخل والانفاق لتؤثر على الادخار.

وفيما يتعلق بالمنتجات الثانوية سواء كانت متصلة او غير متصلة فإنها تعتبر ضمن الانتاج وتؤثر على الناتج المحلي ومن ثم الغائض لان متطلبات إنتاجها قد احتسبت ضمن متطلبات الانتاج ولغفل هذه المنتجات وتحويلها وتحويل مستلزماتها طرق معروفة في مجال جداول المدخلات والمخرجات.

كما نوقش موضوع تقييم خدمات النقل الذاتي التي تم داخل المشروعات وقد اشرت الى ان العادة في هذا الموضوع هو تقدير الانتاج الذي يستهلك ذاتيا بقيمة التكلفة ومن ثم يمكن تقدير قيمة خدمات النقل الذي يستخدم ذاتيا بقيمة التكلفة.

رابعاً:- وشائق مسح نفقات ودخل الاسر

ينوي الجهاز اعداد مسح لنفقات ودخل الاسر (ميزانية الاسرة) وهذا المسح لاشك سوف يكون انجازاً ضخماً وإضافة الى الاطار الاحصائي بالجهاز ولسنا هنا في مجال تعديل مزايا هذا المسح واستخداماته سواء في مجال الحسابات القومية او غيرها من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتغذية والصحة... الخ.

وبالاطلاع على الملف المقدم لوحظ انه لا يحوي سوى:

١- مذكرة خاصة بالمشروع والميزانية التقديرية له وبعض المكاتبات الخاصة بالمشروع.

٢- استمارة الانفاق والدفتر المساعد للاسرة اللذين تم استخدامها عند إجراء المسح الخاص بالشرط الشمالي من اليمن في عام ١٩٨٧.

ويقترح اذا ما تقرر فعلاً تنفيذ المسح الاستفادة من الجهود التي بذلت في الشرط الشمالي من اليمن فالتماثل في المجتمعين قائم الى حد كبير كما ان الوحدة بين الشطرين قد تستدعي إجراء المسح على نفس الاسس والمناهج التي تم بها المسح في الشرط الشمالي مع تلافي اية اخطاء أو عيوب برزت اثناء التطبيق العملي. ويمكن ان يقوم الجهاز بالاتصال بالاسكوا او طلب الحصول على وشائق التجارب التي تمت في دول المنطقة للاستفادة منها.

وبدراسة الموضوع مع الاخ/الدكتور محمد المسعودي رئيس الجهاز طلب سيادته
المعاونة في استعراض بعض الخطوات والمراحل التحضيرية المطلوب من الجهاز ان يقوم
بها والوثائق التي يجب الحصول عليها استعداداً لتنفيذ البحث كما طلب الاخ/رئيس
الجهاز المعاونة في اعداد وثيقة مشروع يمكن على ضوئها طلب المعاونة في تمويل
البحث من بعض الجهات الخارجية وقد قمت بتقديم بعض الافكار في هذا الشأن.

أولاً:- التحضيرات والخطوات اللازمة لإجراء المسح والوثائق المطلوب الحصول عليها

(مرفق رقم ١)

ثانياً:- وثيقة المشروع

(مرفق رقم ٢)

خامساً:- اقتراحات وتوصيات ختامية

- تدريب العاملين في إدارة الحسابات القومية نظرياً وعملياً على تركيب وإعداد الحسابات وترسيخ المفاهيم والاسس المحاسبية ويمكن ان يتم ذلك عن طريق الإعداد لدورة متخصصة في مجال المحاسبة القومية تستغرق حوالي ثلاثة اسابيع (مرفق رقم ٣ برنامج زمني بناء على طلب الاخ/الدكتور رئيس الجهاز). كما يمكن الاستفادة من الدورة التدريبية القائمة حالياً في الشطر الشمالي من الوطن وإيفاد عدد من المتدربين لحضور هذه الدورة لمدة ثلاثة اسابيع والوقت المخصص للحسابات القومية هو شهر مايو القادم وسيكون لي شرف إلقاء عدد من المحاضرات في هذه الدورة لمدة ثلاثة اسابيع في الشطر الشمالي من اليمن.
- البدء بإعداد وتحليل البيانات المتاحة حالياً وفقاً للنماذج التي تم إعدادها والسابق الإشارة إليها في التقرير والتي قام الاخوة بدائرة الحسابات القومية بإعدادها ومناقشتها وذلك لإعداد الحسابات التحليلية (المجموعة الاولى والثانية والثالثة) لكل من القطاع العام والمختلط والتعاوني والخاص المنظم. ثم يستكمل القطاع الخاص غير المنظم بالطرق غير المباشرة ويتم اعداد وتركيب حسابات المجموعة الاولى والثانية على مستوى الدولة. وهذا في حد ذاته تطور كبير في مجال تطبيق النظام SNA وهو الذي اقترح ان يتبناه الجهاز ويركز عليه مستقبلاً.
- أما فيما يتعلق بإعداد بعض الموازين المادية والتي قد تكون لازمة لتقييم الخطط الحالية فإن إعداد هذا النظام لا يعوق أبداً تركيب هذه الموازين بل قد يسمح بالمزيد منها.
- ضرورة التنسيق بين وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحماء في مجال الحسابات القومية ولتحقيق هذا التنسيق بينهما فإن ذلك يستدعي تحديد احتياجات الجهاز التخطيطي من البيانات الاحصائية اللازمة لاعداد وتقييم نماذجه التخطيطية والتي لا أشك في انها مبسطة الى حد كبير ويمكن توفيرها بسهولة.

- توثيق أسلوب العمل والخطوات والمراحل التحليلية المطبقة في دائرة الحسابات القومية وإتاحتها لجميع العاملين بالدائرة لرفع مستوى إستيعابهم وآدائهم وان تكون الصورة الشاملة واضحة في اذهانهم بشكلها التركيبي في النهاية.
 - لا ينفرد مدير الدائرة او بعض الاشخاص بتركيب الصورة النهائية وخاصة في المرحلة القادمة التي سيتم فيها تركيب حسابات قطاعية وقومية بل يتم ذلك من خلال لجنة تضم اقسام الدائرة ليتعرف الجميع على نتائج جهوده في الصورة النهائية او يتم إنشاء قسم مختص بتركيب الحسابات القومية.
 - الانتهاء من عملية التنسيق مع وزارة الصناعة بشأن استمارة الممانع التي تقع تحت إشرافها وتعميمها على بقية قطاع الصناعة الذي لا يخضع لاشرف الوزارة وحل مشكلة القطاع الخاص غير المنظم ومن يجمع بياناته.
 - لا شك ان مسح نفقات ودخل الاسر سوف يضيف ممدراً اساسياً للحسابات القومية وضمن البرنامج الاحصائي للجهاز بصفة عامة. ولذلك يقترح التعجيل فني إجراؤه حيث تمثل المرحلة الحالية مرحلة اساسية من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.
 - هناك عدداً من النقاط الفنية عند معالجة بعض التيارات في ميدان الحسابات القومية وقد أشرت اليها في التقرير.
- ولقد اطلعت على تقرير الحسابات القومية للاقتصاد الوطني لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعامي ١٩٨٤، ١٩٨٥ وذلك بصورة عامة نظراً لضيق الوقت كما ان التقرير قد استغرق إعداده حوالي ثلاث سنوات وفيما يلي بعض التعليقات:-
- أعد هذا التقرير الدكتور/محمود السيد محجوب - خبير الحسابات القومية لدى وزارة التخطيط وقد استغرقت فترة تواجد الخبير في الدولة حوالي ثلاث سنوات انتهت في ديسمبر ١٩٨٨.
 - وقد استهدف الخبير تصميم إطار محاسبي قومي مناسب لظروف البلاد وتركيب الحسابات القومية لعامي ١٩٨٤، ١٩٨٥ وفق هذا الاطار. وقد خلص الخبير الى اقتراح نظام الامم المتحدة للحسابات القومية كإطار يمكن تطبيقه بصورة تدريجية.

- وقد أجرى سيادته تطبيقاً عملياً لعام ١٩٨٤، ١٩٨٥ تمثلت في الحسابات
الاربع الرئيسية الموحدة وعددًا من الجداول المساعدة.

- والحق يقال ان جهداً عظيماً قد بذل ومحاولات مشكورة قد تمت في جانبي جمع
البيانات وإعداد التقديرات ولكل قطاع حسب ظروفه وخصائصه كما انه قد
اعتمد على الاسلوب المباشر للتقدير فيما يتعلق بالقطاعات التي يتوفر
عنها حسابات ختامية اما القطاع الخاص غير المنظم والذي لا يمسك حسابات
ولا يتوفر عنه بيانات فقد استخدم العديد من المعاملات والاسقاطات
والاستعارة من الدول المشابهة.

- ويتضمن التقرير أربعة أجزاء رئيسية:

الجزء الاول: المفاهيم والمطلحات العامة لنظام الحسابات القومية
للامم المتحدة.

الجزء الثاني: منهجية تركيب الحسابات التي قام بإعدادها.

الجزء الثالث: وتناول فيه المنهجية لكل قطاع على حدة بالاضافة الى
الحسابات الموحدة.

الجزء الرابع: الملاحق.

- وفي الواقع لقد سار التقرير حول توصيات الامم المتحدة في مجال
الحسابات القومية بصفة عامة واعتمد على البيانات المتاحة من تقارير
الحسابات الختامية لوحدات القطاع العام والمختلط والتعاوني والقطاع
الخاص المنظم. أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص غير المنظم فكما اشرت
استخدم الطرق غير المباشرة والكثير من المعدلات والنسب التي في كثير
من الاحيان اجتهاد شخصي او مبنية على القدر البسيط المتاح من
المعلومات أو دراسات تخصيصية سابقة ومن المسلم به ان هذا النهج يملح
بصفة عامة أن يكون نقطة انطلاق وتحريك في عجلة التطور في ميدان
الحسابات القومية على ان يرافق ذلك بصفة مستمرة إعادة نظر في هذه
الطرق غير المباشرة والمعدلات والنسب المستخدمة كلما استجد بيان
مفيد. كما ان ذلك يعكس القصور الواضح في البيانات الفعلية عن هذا
القطاع والتي تضع الجهاز المركزي للاحصاء - بالتعاون مع الجهات
المعنية - أمام مسؤولياته لتغطية هذا القصور تدريجياً وإعطائه اولوية
ضمن برنامج الاحصائي لتفادي هذا الاستخدام الواسع لهذه المعدلات والنسب
ومن أهم الموضوعات التي تشير بعض التحفظات:

- الاسلوب المستخدم في تقدير التشييد والبناء وإن كان الخبير قد اجبر عليه لعدم توفر اي نوع من البيانات الا انه حالياً من الممكن استخدام تراخيص البناء ومتابعة عينة منها. كما يمكن استخدام بيانات المنتج والمستورد من مواد البناء كما ان هناك تطور آخر وهو استمارة التشييد والبناء الذي يعدها حالياً احد الخبراء الكوبيين لتغطية معظم هذا القطاع.
- إعتبار إجمالي الارباح الاحتكارية على انها كلها ضرائب غير مباشرة.
- معدلات إهلاك وتقدير أسطول النقل بالنسبة للقطاع الخاص واعتباره ثمان سنوات وكذلك معدلات استخدام الوقود (حوالي ١٩ كلم/جالون).

خاتمة

وفي نهاية المهمة عقد اجتماع مع الاخ/الدكتور محمد المسعودي رئيس الجهاز حيث تم مناقشة التقرير والتوصيات وأهم النقاط التي تضمنها التقرير.

كما عقد اجتماع آخر مع الاخ/خالد عبد الواحد، وكيل الجهاز وحضره الى جانب المستشار الاخ/زبير عياش نسيم، مدير الحسابات القومية والاخ/عبد الله بن عبد الله. حيث تم مناقشة تفصيلية للتقرير والملاحق وقد آيدى سيادته تأييده واهتمامه بكل ما تضمنه التقرير من توصيات واقتراحات.

مرفق رقم (١)

التحضيرات اللازمة لإجراء المسح (بحسب ميزانية الاسرة)

فيما يلي أهم التحضيرات والخطوات والاجراءات المطلوب ان يقوم بها الجهاز بهدف إجراء البحث.

- الحصول على وثائق التجارب السابقة في دول المنطقة ومن أهمها:
 - التجربة التي تمت في شمال الوطن،
 - تجربة الاردن،
 - تجربة البحرين،
 - تجربة سوريا.
- على ان تشمل هذه الوثائق الاستثمارات والسجلات والدفاتر المساعدة الميدانية، التعليمات والتعاريف والمفاهيم المستخدمة، جداول النشر النهائية، نتائج الندوات التحليلية التي اجريت عقب كل من هذه التجارب والاوراق التي اعدت في هذا الغرض وذلك بهدف الاستفادة من التجارب السابقة.
- دراسة هذه التجارب والبدء في اعداد تصميم النماذج التي يستقر عليها الرأي وفقا للظروف الخاصة بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وتصميم الجداول المقترحة للنتائج النهائية للبحث وإعداد التعليمات والتعاريف المطلوب استخدامها في البحث واساليب التجهيز الالي على ان يتم ذلك بالتعاون بين الاسكوا (مشروع مسح الاسر) والجهاز المركزي للاحصاء.
- دعوة احد خبراء العينات لتصميم واختيار العينة من التعداد الاخير للسكان.
- اعداد توقيت زمني تفصيلي يغطي كافة مراحل التنفيذ الميداني والتجهيز الالي للبيانات.

- إجراء التجربة القبلية لاختبار نماذج وتعليمات المسح والعينة.
- دراسة التجربة القبلية وتعديل النماذج والتعليمات وفقا لنتائج الدراسة.
- طباعة النماذج بعد الاعتماد النهائي لها.
- تدريب العاملين وفق مستوياتهم المختلفة.
- الحملة الاعلامية.
- توزيع النماذج على المناطق ميدانياً.
- التنفيذ الميداني للبحث والجدير بالذكر ان البحث يتم على دورات اربع.
- المراجعة الميدانية والمكتبية والترميز.
- يمكن البدء في التجهيز الالي للنتائج عقب الانتهاء من الدورة الاولى.
- تحديد المواد من السلع والخدمات التي ستجمع بيانات عن أسعارها أشنباء إجراء المسح لتكون أسعار الاساس عند تركيب رقم قياسي للمفرق الجديد.
- يستمر التنفيذ الميداني حتى انتهاء الدورة الرابعة.
- تجهيز النتائج آليا.
- نشر البيانات.
- تحليل النتائج ويمكن ان يتم ذلك في شكل ندوة محلية يشارك فيها عدد من الباحثين بأوراق بحث تقدم الى الندوة ويدعى اليها الجهات الممولة للبحث والجهات المستفيدة من نتائج البحث في الدولة وذلك على النهج الذي تم في العديد من التجارب السابقة في دول المنطقة.

مرفق رقم (٢)

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
الجهاز المركزي للإحصاء

وثيقة مشروع

مسح مع نفقات ودخل الاسر

(بحث ميزانية الاسرة)

تمثل الاسرة حجر الاساس في اي مجتمع وهي هدف التنمية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية وهي اداتها ولذا فإن دراسة هذه الاسرة والتعرف على أنماطها الاستهلاكية والسلوكية وخصائصها الديموغرافية والسكانية أصبح يمثل أهمية بالغة ويحظى بأهمية متقدمة بين الدراسات والمسوح الإحصائية الأخرى. ولا شك ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية اليمن الديمقراطية تستدعي بل وتفرض القيام بمثل هذا المسح.

ولقد استشعر الجهاز المركزي للإحصاء أهمية هذا المسح منذ فترة طويلة وأدرجه ضمن خطته الإحصائية ولكن الظروف التمويلية حالت دون تنفيذه.

والجهاز المركزي إذ يركز على أهمية البحث في الوقت الحالي ويكرر المحاولة ليأمل ان تتعاون الجهات والأجهزة المعنية والمهتمة محليا وخارجيا بهدف توفير التمويل اللازم لإجراء هذا المسح واستخراج وتحليل نتائجه.

أهداف المسح:

أهداف المسح عديدة ومتنوعة كما انها متعددة الجوانب ونورد فيما يلي بإختصار أهم أهداف المسح:

١- قياس أنماط الاستهلاك في كل من الحضر والريف.

٢- تقدير الاستهلاك العائلي من السلع والخدمات.

٣- حساب المرونات.

- ٤- توفر التثقيلات (الاوزان) اللازمة لتركيب الرقم القياسي لاسعار المستهلكين.
- ٥- متوسطات استهلاك الفرد من المواد الغذائية والسعرات الحرارية وفقاً لعناصر التغذية المختلفة.
- ٦- تقدير حجم الطلب المستقبلي من السلع والخدمات.
- ٧- رسم السياسات المتعلقة بالانتاج والاستيراد والتصدير.
- ٨- التعرف على المستوى السكني والصحي والتعليمي وعلاقته بالانفاق.
- ٩- التعرف على متوسط دخل الفرد ومصادر هذه الدخول.
- ١٠- رسم سياسات الأجور وتحديد الحد الأدنى للأجور ورواتب التقاعد.
- ١١- دراسة اثر السياسات الاقتصادية على مستوى معيشة السكان.
- ١٢- دراسة السياسات السعرية وقياس التضخم وأعباؤه وأسبابه.
- ١٣- التعرف على توزيعات فئات الدخول وفئات الإنفاق والعلاقة بينهما.
- ١٤- يوفر المسح بيانات عن الحالة التعليمية والزواجية والمهنية والنشاط الاقتصادي لأفراد أسر العينة.
- ١٥- خدمة أغراض الحسابات القومية والمتطلبات التخطيطية لوزارة التخطيط.

الشمول:

يفطي المسح عينة تمثل حضر وريف جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

مدة البحث:

يستغرق التنفيذ الميداني للبحث عام كامل يبدأ في يناير ١٩٩١ ومن المتوقع ان يتم تجهيز البيانات وتحليل النتائج خلال عام كذلك اي نهاية ١٩٩٢.

تصميم العينة:

سوف يستدعي احد خبراء العينات لتصميم وسحب العينة من واقع إطار تعداد السكان لعام ١٩٨٨.

طريقة جمع البيانات:

سوف يتم جمع البيانات عن طريق الاتصال المباشر بأسر العينة وذلك بموجب نماذج تعد لهذا الغرض.

البيانات التي سيتم جمعها:

أولاً: - بيانات ديموغرافية وخصائص اقتصادية واجتماعية عن افراد اسر العينة

ثانياً: بيانات عن استهلاك الاسرة من السلع والخدمات وفقا للنماذج التي ستعد لهذا الغرض.

ثالثاً: بيانات عن الدخل ومصادره وما اذا كان دخل نقدي أو عيني.

ميزانية البحث:

تقدر ميزانية البحث بحوالي ٢٣٠ ألف دينار منها ٢٣٤ ألف دينار بالنقد المحلي وحوالي ٩٦ ألف دينار بالنقد الاجنبي (ما يعادل ٢٠٤ ألف دولار امريكي) وتتميل ذلك على النحو التالي:

بالعملة الاجنبية		بالعملة بالدينار		بالعملة المحلية		إجمالي الميزانية التقديرية		البيـد
القيمة بالدولار	القيمة بالدينار	المعملية	التقديرية	المعملة	التقديرية	المعملة	التقديرية	
٤٥٠٠٠٠		١٥٠٨٦٨	١٥٠٨٦٨	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٨٨٨٢٠	٢٨٨٨٢٠	أجور مشغولين مستلزمات مكتبية وقرطاسية وقود وزيوت وسائل انتقال * آلات تصوير ومطبوعات حاسبات شخصية ** ديسكت وورق معدات مستهلكة ومتطلبات اخرى أجور خبراء مياه وكهرباء وبريد وهاتف تدريب وزيارات خارجية م اخرى قطع غيار وصيانة معدات
١٥٠٠٠٠		٢٨٨٢٠	٢٨٨٢٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٣٠٦٨٨	٢٣٠٦٨٨	جمله
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٣٠٦٨٨	٣٣٠٦٨٨	
٧٠٠٠٠		٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٣٤٦٨٨	٣٣٤٦٨٨	٣٣٠٦٨٨	٣٣٠٦٨٨	
١٥٠٠٠٠								
١٢٠٠٠٠								
٤٩٠٠٠٠								
١٣٠٠٠٠								
٣٧٤٠٠٠	٩٦٠٠٠							

* ٥ سيارة سوزوكي * ٥٠٠٠ = ٢٥٠٠٠ دولار
 ٢٠ دراجة * ١٠٠٠ = ٢٠٠٠٠ دولار
 ** ٢ * ٥٠٠٠ = ١٠٠٠٠ دولار

مرفق رقم (٣)

مقترح

برنامج تدريبي في الإحصاء

هذه تمثل دورة تنشيطية في الإحصاء بمفحة عامة ولكنها تركز بمفحة خاصة على الإحصاء التطبيقي ولنختار موضوع المحاسبة القومية كأحد لموضوعات للتركيز عليها في هذه الدورة وهي تستغرق حوالي ثلاثة أسابيع على ان تتكرر هذه الدورة مع التركيز على موضوع من موضوعات الإحصاء التطبيقي. ان انه اذا رؤى ان تكون الدورة التدريبية تغطي كافة الموضوعات فإن مدة الدورة سوف تطول قد تصل الى ثلاثة شهور على الاقل.

ويغطي برنامج الدورة التدريبية على الحسابات القومية المقترح تنفيذها في الربع الاخير من عام ١٩٩٠ - النقاط التالية:

عدد الساعات

- | | |
|---|--|
| ٢ | ١- مقدمة عن الإحصاء |
| ٢ | ٢- طرق العرض الإحصائي المختلفة |
| ٨ | ٣- أهم المقاييس الإحصائية |
| ٢ | ٤- أهمية الحسابات القومية واستخدامها |
| ٢ | ٥- تطور الحسابات القومية |
| ٤ | ٦- أهم التعاريف والمفاهيم المستخدمة في مجال الحسابات القومية |
| ٨ | ٧- تحديد دائرة الانتاج |
| ٨ | ٨- التصنيف القطاعي |
| ٨ | ٩- تصنيف المعاملات (التيارات) |
| ٨ | ١٠- الهيكل المحاسبي لنظام الامم المتحدة SNA |
| ٦ | ١١- المشاكل النظرية والتطبيقية للنظام |
| ٦ | ١٢- التعديلات المقترحة في نظام الامم المتحدة SNA |
| ٤ | ١٣- تطبيقات وأمثلة نموذجية |
| ٤ | ١٤- أهم مصادر البيانات الإحصائية |
| | - الإحصاءات الصناعية |
| | - الإحصاءات الزراعية |
| | - إحصاء الخدمات |

ثلاثة اسابيع، ستة ايام في الاسبوع، ٤ ساعات يوميا

٧٢ ساعة

جملة

٤

x

٦

x

٣

ويقتراح ان تكون المحاضرات مطبوعة ومتاحة للمتدربين عند بدأ الدورة كما
يتفرغ المتدربين نهائيا للدورة.

ويقتراح دعوة وزارة التخطيط و بعض الجهات الاخرى المعنية للمشاركة في هذه
الدورة.

مرفق رقم (٤)

الإخوة الذين التقيت بهم أثناء المهمة

أولاً:- الجهاز المركزي للإحصاء

- | | |
|-------------------------------|-------------------------------|
| رئيس الجهاز | ١- الاخ/الدكتور محمد المسعودي |
| نائب رئيس الجهاز | ٢- الاخ/سالم بن همام |
| وكيل رئيس الجهاز | ٣- الاخ/خالد عبد الواحد |
| مدير دائرة الحسابات القومية | ٤- الاخ/زبير عباش نسيم |
| | ٥- الاخ/احمد حسين |
| | ٦- الاخ/جميل حسن |
| الحسابات القومية | ٧- الاخت/نادية احمد سعيد |
| | ٨- الاخ/عبد الله بن عبد الله |
| | ٩- الاخت/اميرة محمد مقبل |
| مدير دائرة الاحصاءات الصناعية | ١٠- الاخ/حسين محمد المقدي |
| مدير دائرة النقل والمواملات | ١١- الاخ/فاروق على سالم |
| رئيس قسم النقل | ١٢- الاخ/صادق احمد عوض |
| رئيس قسم التجارة الداخلية | ١٣- الاخ/خالد طه |
| رئيس قسم الاحصاءات النباتية | ١٤- الاخ/جمال محمد الحاج |
| رئيس قسم الثروة الحيوانية | ١٥- الاخ/سعيد عبده عبد الغني |
| رئيس قسم احصاء الاسماك | ١٦- الاخ/محمد الشيباني |

ثانياً:- وزارة الصناعة

- ١- الاخ عبد الله عبد ربه رئيس قسم الاحصاء

ثالثاً:- وزارة التخطيط

- ١- الاخ/عمر محمد صالح نائب مدير الدائرة الاقتصادية
٢- الاخ/محمد بامسعود اخصائي محاسبة قومية

رابعاً:- المكتب الانمائي للأمم المتحدة

- ١- الاستاذ/صالح الشيخ مسئول البرامج
٢- السيدة/انماريان مسئول البرامج